الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٨١

■ وزير الرى يعلن لأول مرة :

خـــريطة مائيـــة لمصـــر

كل الحقائق تعلن ان مصر على ابواب ثورة زراعية اهم معالمها الزيادة الضخمة فى مساحات الاراضى التى سيتم استصلاحها .. وبالتالى ظهرت على السطح خطة الرى لتوفير المياه اللازمة لزراعة الاراضى الجديدة المتزايدة باستمرار .. وترتبط بذلك احتياجاتنا من الماء الحالية والمستقبلية ... والبدائل المطروحة للمصادر الحالية .. وتطوير طرق الرى فى مصر .

يقول المهندس عبد الهادى سعادة وزير الرى أن الماء هو أساس الحياة .. ولذلك فان تدبير الكميات اللازمة منه فى الوقت المناسب وبالنوعية الملائمة لمختلف اغراض التنمية فى مصر هو هدف أساسى واستراتيجى فى المرحلة الحالية .. وقد تم وضع كافة أجهزة الوزارة فى حالة تأهب لتحقيق ذلك خصوصا خطة التوسع الزراعى التى نادى بها الرئيس السادات وفى مقدمتها تنفيذ المشروعات الهندسية والفنية اللازمة لتوفير المياه اللازمة لزراعة ١٢٧ الف فدان .. سيتم زراعتها بشكل عاجل .. وخلال هذا العام .. سيمكن توفير المياه الضرورية لزراعة مساحة ٤٦ الف فدان .. بل ان الخطة تستهدف اتمام مشروعات الرى قبل بدء عمليات الاستصلاح بنحو ١٢ شهرا .

خطـة جديدة للاسـتفادة من مياه الصرف للتوسـع الزراعى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تعاون مصري سوداني لتوفير ٢٫٤ مليار متر مكعب اضافية من مياه النيل

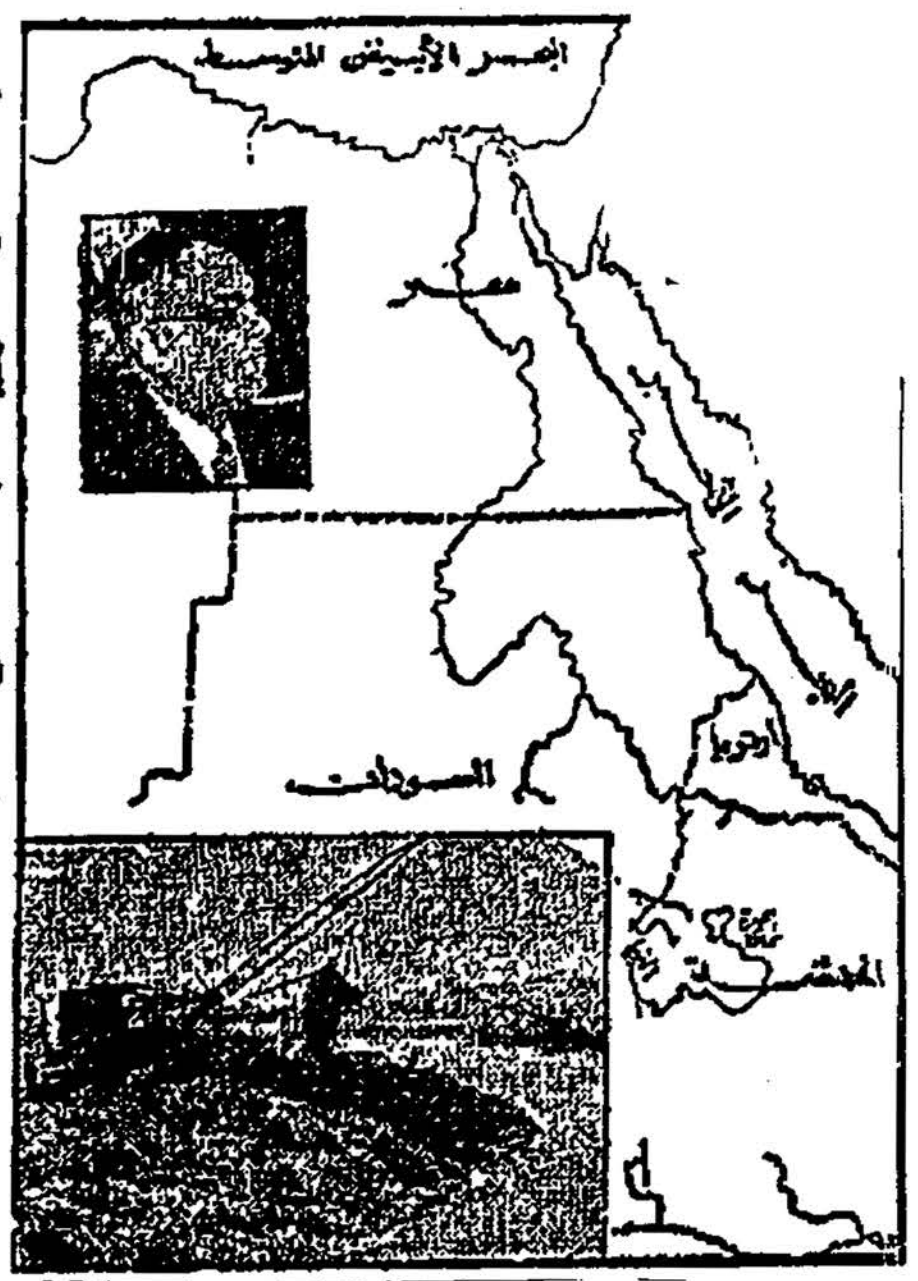

ويضيف الوزير ان اهم موارد المياه في بلادنا هو نهر النيل .. وحجم مواردنا المائية ، والتي نحصل عليها منه تبلغ ٥٥٫٥ مليار متر مكعب .. ستزداد الى ٥٧٫٥ مليار عام ٨٥ بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع قناة جونجلي التي تتم بالتشاور مع السودان وأمكن الانتهاء من اعداد ٥٠ كيلومترا منها وهي مشروع ضخم يستهدف توفير المياه الفائدة في منطقة المستنقعات .. وبذلك يمكننا توفير حوالي ٢٫٤ مليار متر مكعب من المياه لتقسيمها مناصفة مع السودان .. وسأسافر يوم الاثنين ٢٦ فبراير للاتفاق مع وزير الري السوداني واعضاء هيئة مياه النيل لمناقشة المكتب الاستشاري الهولندي فيما يتصل بدراساته المشروع ،

وتصميم الانشاءات على طول مجرى القناة والتي ستشمل اماكن لتسهيل عبور المواطنين السودانيين بين ضفتي القناة . وستبلغ تكاليف المشروع ٩٠ مليون جنيه ، تقتسم — بالتساوي المبدأ — بيننا وبين السودان ويضاف الى ذلك أن تنفيذ باقي مشروعات أعالي النيل تسمح لنا بالحصول .. خلال المرحلة المستقبلية القريبة — أن نحصل كذلك على ٧ مليارات أخرى من المياه .

■ وماذا عن المياه الجوفية .. خاصة وأننا نعلم أن هناك عملية رصد للمخزون المائي خلال العشرين سنة الماضية ؟

في الحقيقة ان هناك مخزونا طيبا من المياه الجوفية بالخزان الجوفي والدلتا .. ونحن نستغل حاليا نحو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٢ر٩ مليار متر مكعب من تلك المياه الجوفية .. من المنتظر أن تزيد الى ٤ مليارات ... وهناك اتجاه لتكثيف مزيد من الدراسات للوقوف على التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المخزون الجوفي .

■ وماذا عن مياه الصرف ؟

أعتقد أن مياه الصرف في مصر صالحة لاستخدامها في الزراعة والابحاث في هذا المجال أكدت أن مياه المصارف تمثل نسبة ملوحتها كثيرا عن المياه الجوفية في البلاد التي تستعمل الآبار في الري وبالتالي فقد أصبح لزاما علينا أن نستغل هذه المياه في التوسع الافقي وفي انشاء مراع مقابل زيادة الثروة الحيوانية المنتظرة وسوف تمثل هذه استغلال حوالي ٧ مليارات متر مكعب من هذه المياه في أغراض التوسع الافقي خلال المرحلة الاولى .

ويستطرد المهندس عبد الهادي قائلا .. ان استغلال موارد المياه في بلادنا لن يقف عند حد معين .. فمثلا سوف نستخدم مياه الآبار لاستصلاح نصف مليون فدان بالوادي الجديد فمن المساحة المنتظر التوسع فيها حتى عام ٢٠٠٠ وتبلغ ٢ر٨ مليون فدان ، كذلك فان ترعة السلام وهي أول مشروع متكامل لاستخدام مياه الصرف ستستمكننا من ري ٦٠٠ الف فدان منها ٢٠٠ الف فدان غرب قناة السويس والباقي بسهل الطينة بسيناء

بل ان الوزارة تبذل كل جهودها للانتهاء من المرحلة الثانية لتوسيع ترعة الاسماعيلية لكي يصل زمامها الى ٧٩٢ الف فدان خلال العام القادم كما أن المرحلة الثالثة في مشروعات ترعة الاسماعيلية ستسمح بتوسيع دائرة الري لتشمل مليونا و١٠٠ الف فدان ويتم حاليا اقامة قنطرتين على الترعة : احداهما عند بلدة المنيرعند الكيلو ٢٨ والثانية عند قنطرة المالحية عند الكيلو ٧٥ على الترعة ، وسوف تتكلف القنطرتان ١٢ مليون جنيه ، كما تقرر عمل أعوسة من الدرجة الاولى بالترعة لكي تكون شريانا بين النيل وبين قناة السويس وتصبح ترعة ملاحية من الدرجة الاولى لها وتبلغ تكاليف تجهيز الترعة نحو ١٩ مليون جنيه تم توفيرها .

كما يمكن التأكيد على أن الاسراف في استخدام المياه كما يقول عبد الهادي سماحة .. ظاهرة تنذر بالخطر .. فمثلا فان أكثر من ٥٠ ٪ من مياه الصرف الحالية هي مياه زائدة عن الحاجة أخذت من الترع مباشرة الى المصارف ، كما أن أسلوب الري بالغمر الحالي مع عدم تسوية الارض الزراعية يؤدي الى زيادة استخدام المياه ، يضاف الى ذلك أن بعض المناطق يتم التوسع في زراعة بعض المحاصيل بها ذات الاستهلاك المرتفع للمياه أيضا ففي مجال مياه الشرب فان تقريرا من أحد بيوت الخبرة الذي يعمل مع وزارة الاسكان يؤكد أن هناك نحو ٦٠ ٪ من المياه التي تضخ لاغراض الشرب للاستخدام المنزلي تفقد ، كما أن مياه الصناعة بها اسراف علاوة على أن مياه الصناعة المعتادة للمجاري لا تعالج مما يؤدي لتلوث المياه ولا بد فيها من أستخدام الطرق الحديثة للري كالرش والتنقيط مع نقل المياه داخل مواسير أو مجار مغلقة أو مبطنة لتقليل فواقد التغلغل والتوصيل لاننى هذ يمكن ونحن نقوم حاليا بتنفيذ مشروعات تجريبية بعدد من المحافظات .. فهناك مشروع بمركز زفتى لتطوير الري وعلى ضوء نتائج هذه المشروعات يمكن تحديد نوع التطوير المناسب لتلك الاراضي القديمة وتتكلف هذه المشروعات التجريبية نحو ٥٨ مليون جنيه ويلاحظ أنه يمكن تطوير نظام الري السطحي ليصبح بالخطوط ويمكن رفع كفاءته الى نحو ٨٠ ٪ .. وهي نفس كفاءة الري

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٢ر٩ مليار متر مكعب من تلك المياه الجوفية .. من المنتظر أن تزيد الى ٤ مليارات ... وهناك اتجاه لتكثيف مزيد من الدراسات للوقوف على التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المخزون الجوفي .

■ وماذا عن مياه الصرف ؟

أعتقد أن مياه الصرف في مصر صالحة لاستخدامها في الزراعة والابحاث في هذا المجال أكدت أن مياه المصارف تمثل نسبة ملوحتها كثيرا عن المياه الجوفية في البلاد التي تستعمل الآبار في الري وبالتالي فقد أصبح لزاما علينا أن نستغل هذه المياه في التوسع الافقي وفي انشاء مراع مقابل زيادة الثروة الحيوانية المنتظرة وسوف تمثل هذه استغلال حوالي ٧ مليارات متر مكعب من هذه المياه في أغراض التوسع الافقي خلال المرحلة الاولى .

ويستطرد المهندس عبد الهادي قائلا .. ان استغلال موارد المياه في بلادنا لن يقف عند حد معين .. فمثلا سوف نستخدم مياه الآبار لاستصلاح نصف مليون فدان بالوادي الجديد فمن المساحة المنتظر التوسع فيها حتى عام ٢٠٠٠ وتبلغ ٢ر٨ مليون فدان ، كذلك فان ترعة السلام وهي أول مشروع متكامل لاستخدام مياه الصرف ستستمكننا من ري ٦٠٠ الف فدان منها ٢٠٠ الف فدان غرب قناة السويس والباقي بسهل الطينة بسيناء

بل ان الوزارة تبذل كل جهودها للانتهاء من المرحلة الثانية لتوسيع ترعة الاسماعيلية لكي يصل زمامها الى ٧٩٢ الف فدان خلال العام القادم كما أن المرحلة الثالثة في مشروعات ترعة الاسماعيلية ستسمح بتوسيع دائرة الري لتشمل مليونا و١٠٠ الف فدان ويتم حاليا اقامة قنطرتين على الترعة : احداهما عند بلدة المنيرعند الكيلو ٢٨ والثانية عند قنطرة المالحية عند الكيلو ٧٥ على الترعة ، وسوف تتكلف القنطرتان ١٢ مليون جنيه ، كما تقرر عمل أعوسة من الدرجة الاولى بالترعة لكي تكون شريانا بين النيل وبين قناة السويس وتصبح ترعة ملاحية من الدرجة الاولى لها وتبلغ تكاليف تجهيز الترعة نحو ١٩ مليون جنيه تم توفيرها .

كما يمكن التأكيد على أن الاسراف في استخدام المياه كما يقول عبد الهادي سماحة .. ظاهرة تنذر بالخطر .. فمثلا فان أكثر من ٥٠ ٪ من مياه الصرف الحالية هي مياه زائدة عن الحاجة أخذت من الترع مباشرة الى المصارف ، كما أن أسلوب الري بالغمر الحالي مع عدم تسوية الارض الزراعية يؤدي الى زيادة استخدام المياه ، يضاف الى ذلك أن بعض المناطق يتم التوسع في زراعة بعض المحاصيل بها ذات الاستهلاك المرتفع للمياه أيضا ففي مجال مياه الشرب فان تقريرا من أحد بيوت الخبرة الذي يعمل مع وزارة الاسكان يؤكد أن هناك نحو ٦٠ ٪ من المياه التي تضخ لاغراض الشرب للاستخدام المنزلي تفقد ، كما أن مياه الصناعة بها اسراف علاوة على أن مياه الصناعة المعتادة للمجاري لا تعالج مما يؤدي لتلوث المياه ولا بد فيها من أستخدام الطرق الحديثة للري كالرش والتنقيط مع نقل المياه داخل مواسير أو مجار مغلقة أو مبطنة لتقليل فواقد التغلغل والتوصيل لاننى هذ يمكن ونحن نقوم حاليا بتنفيذ مشروعات تجريبية بعدد من المحافظات .. فهناك مشروع بمركز زفتى لتطوير الري وعلى ضوء نتائج هذه المشروعات يمكن تحديد نوع التطوير المناسب لتلك الاراضي القديمة وتتكلف هذه المشروعات التجريبية نحو ٥٨ مليون جنيه ويلاحظ أنه يمكن تطوير نظام الري السطحي ليصبح بالخطوط ويمكن رفع كفاءته الى نحو ٨٠ ٪ .. وهي نفس كفاءة الري

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بالرش ، ولكن لا ننسى أن الملاح هو أساس خطط التطوير .. لان اقتناعه بالاساليب المطبقة وبقدرته على اتباعها هو الاساس لنجاح التجربة.. والوزارة تحرص فى مشروعات التطوير التجريبية العالية على اشراك الفلاحين فيها ».

ومن خطة الوزارة فى تطوير الرى يقول م. عبد الهادى مساحة انه تم اعداد استراتيجية واضحة للمعالم لتطوير الرى فى مصر بغرض الوفاء

بمتطلبات التوسع الزراعى والافقى والمد العمرانى والصناعى فى حدود ما يمكن تدبيره من موارد مائية وتشمل الخطة رفع كفاءة استخدام المياه الحالية لتحقيق اقصى استفادة ممكنة عن طريق ضبط المقننات المائية وتحديث وسائل نقل وتوزيع المياه وتطوير مجرى النيل ، والميكنة الكاملة لاعمال التطهيرات ومقاومة الحشائش مع رفع كفاءة الرى الحقلى الى اقصى حد ممكن لها والنظر فى امكانية استنباط التركيب المحصولى الذى يتناسب وملسفة تحقيق اقصى عائد ممكن من قطرة الماء ، وتكثيف العمل فى تنفيذ مشروعات الصرف .

ويؤكد الوزير أن خطة تطوير الرى فى مصر تتجه الى وضع تقييم سعرى للمياه لادخالها كعنصر من عناصر الانتاج حتى يمكن حساب الجدوى الاقتصادية للمشروعات التى تستخدم المياه ، وتوسيع اختصاصات ادارات الرى بالاقاليم بما لا يتعارض مع توعية الموارد المائية ، وتنظيم استخدام المياه على مستوى المزرعة والتحول لنظام الرى بالرفع والرى بالخطوط ، وتوفير الصيانة الفنية وتوحيد الزراعات على النوع الشرعية وترع التوزيع .

وأخيرا يضيف المهندس عبد الهادى مساحة أن هناك خطة شاملة لتطوير مجرى النيل تشمل تهذيب المجرى والمحافظة على نظامه وتطويره كمجرى ملاحى وسياحى وانشاء وتقوية الكبارى الكبرى مع إستخدامها فى توليد الطاقة الكهربائية واقامة اهوسة حديثة تفى بالاغراض الملاحية المطلوبة وقد تم توقيع عقد مع احدى الشركات الكندية لمسح مجرى النيل ورسم خريطة كاملة للمجرى واعماقه .. □

اجرى الحديث :

محمد أحمد همام

---

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية